



نص الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس

إلى المؤتمر ال 49 للاتحاد الدولي للمحامين المنعقد بفاس

فاس: الأربعاء 31 غشت 2005

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ وَحُجَرَتِهِ
أَسَدِهِ الْبَرَّةِ، وَبَعْدُ، فَسَادَةُ السَّادَاتِ وَالسَّادَاتِ الْأَسَاتِذَةِ الْأَجْلَاءِ،

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة الأماذة الأجلاء،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعترافنا، أن يعقد الاتحاد الدولي للمحامين، مؤتمره التاسع والأربعين، على أرض المملكة المغربية، اختياراً منه لبلدنا، كملتقى للحضارات، وأرض للحوار والتسامح، والتشبع بقيم العدل وحقوق الإنسان، وتجسيدا لثقته في عزمنا الوطيد وعملنا الدؤوب، على المضي قدماً، في بناء المجتمع الديمقراطي التنموي الحداثي، المبني على التعددية الفكرية والسياسية، وسيادة القانون، في إطار دولة الحق والمؤسسات، التي نعتبر فصل السلخ، واستقلال القضاء، وضمان الدفاع عن الحقوق، وصيانتها بالمحاماة الملتزمة، من مقوماتها الراسخة.

ومما يجعل جمعكم الموقر يخصص برعايتنا السامية موضوعه الهام، الذي وفقتم في اختياره، ولا سيما عندما ينصب النقاش وتبادل الأفكار، على أخلاقيات مهنتكم النبيلة، في مداها الموحد، وما تشرحه من تساؤلات. فالموضوعات والقضايا التي سيعالجها مؤتمركم، وإن كانت مهنية خالصة في بعضها، فإنها ذات لمابع شمولي، تستوعب المتغيرات المتسارعة، التي يعرفها عالمنا، والمستجدات التي يفرضها التقدم التكنولوجي، واتساع الفجوة الرقمية، وكذا انعكاسات أثر العولمة، وتحرير المبادلات، على زيادة الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة. فضلاً عن جعل قوة القانون، وخيار الأمان والسلام، يفرضان نفسهما على قانون القوة، ومنصق العنف والتنافس، المشحون بمخاطر الإرهاب المقيت. وذلك ما يصرح عدة تحديات حقيقية، تشكل لديكم انشغالاً، بما سيكون عليه تفاعلكم المهني معها، والتكيف مع متغيراتها الحاسمة.



فنحن نعيش عالما يتجه نحو النمكية والانفتاح، ويتجاوز في مسيرته الحثيثة أي نزعة إقليمية، أو انغلاق على الذات، أو إثارة للخصومة على الكونية. بما يعنيه ذلك من أبعاد إيجابية، تتمثل في المزيد من تقنين حقوق الأفراد وتوسيعها، ووضع الآليات الكفيلة بحمايتها وتأمينها وتحسينها، من كل تداعيات سلبية، تمس حقوق الإنسان في هويته وحرمة، أو في حرته وملكيته، أو تعكس انفلاتات التكنولوجيا المتصورة من المسؤولية الأخلاقية. وهو ما يستوجب التفكير في إرساء دعائم عدالة فعالة، تواكب هذا التصور، وتضمن حقوق الأفراد والجماعات، وخاصة في الدول النامية. ولا شك في أن هذه العدالة تمثل بالنسبة لكم فضاء جديداً للقيام برسالتكم النبيلة. ويقدر ما أصبح لمهنة المحاماة من هاجم عالمي، فإنها تواجه ضرورة توحيد القيم السلوكية المثلى، واعتماد التكوين المستمر، والاستجابة لمتطلبات مواكبة العالم الرقمي، والتوفيق بين وجوب احترام الحريات، وصيانة النكاح العام، في كل سيادة القانون وسلطة القضاء. دون أن ننسى أنها قبل كل شيء، مهنة إنسانية مثالية تقتضي إلى جانب الفقه القانوني، النزاهة في العمل من أجل مساعدة القضاء، الذي يُعتبر المحامون جزءاً من أسرته الكبيرة الموقرة، وشريكا أساسيا له في تحمل مسؤولية إحقاق الحقوق ورفع المصالح، على أسس العدل والإنصاف وسيادة القانون، ونشر الثقة والاستقرار، اللازمين لتأمين الحياة الاجتماعية، وتحفيز الاستثمار، والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ولنا اليقين في أنكم ستكرسون جهودكم ونقاشكم، في سبيل ترسيخ تلك المبادئ والقيم السلوكية، التي ينبغي للمحامي احترامها، والالتزام بضوابطها. فالمحامي يمارس المهام المنوطة به، في نطاق تقاليد وأعراف مكتسبة على مدى أجيال، متقيدا في سلوكه المهني بمبادئ الاستقلال والتجرد والنزاهة، والكرامة والشرف، وما تقتضيه الأخلاق الحميدة. كما أن أسرة المحاماة لا يمكن أن تنهض بمهنتها، ولا أن ترفع التحديات التي تواجهها، ديمقراطية تنمية وطنية كانت، أو سلمية شرعية دولية، لإقامة نظام عالمي أكثر إنصافا وإنسانية وتضامنا، إلا بالتشبث بالقيم الأخلاقية الراسخة، وما لكل يتراكم من ممارسات اجتهادية مشرقة، تعتبر إضاءات لا يخبونورها على مدى الزمن. وكذا من تبادل خبراتكم المتنوعة أيضا، وتحقيق الاندماج في الرسالة العالمية لمهنة المحاماة، بما تتطلبه من قدرة على التكيف مع التصور القضائي، ورفع التحدي القانوني للعولمة الشرسة، وجعل المحاماة الشريفة شريكة للعدالة النزيهة، في تحقيق الحكامة الجيدة.



وفي عالم يعرف اهتزازاً للمرجعيات القانونية والسلوكية والروحية الفاضلة، وتصاعداً للأصوليات الموحدة، ومداً للنزوعات المادية والتشئية، فإننا نشيد بتركين أعمالكم على إصدار الإعلان العالمي لأخلاقيات المهنة. ونود التنويه في هذا الصدد، بما جسده أسرة المحاماة، ليس فقط في المجال القضائي، بل أيضاً في كل ميادين النضال من أجل كرامة الإنسان ولحقاق الحق، من التزام بالخلق الرفيع، داعين إياكم لتكريسه في مدونة للسلوك. وإننا لجد معتزين بكون هذا الإعلان سيرته إقراره ببلدكم الثاني المغرب، وبخاصة بمدينة فاس العريقة، التي أنشئت فيها جامعة القرويين، التي تعد إحدى أقدم الجامعات في العالم، فطلبت مناراً للإشعاع الثقافي والحضاري، الذي يستمد نسغه من أصالة المغرب وعقيدته الإسلامية السمحة، ومن انفتاحه على القيم الكونية. فضلاً عن ثقافته التي انصهرت في بوتقتها الموحدة روافد ثقافية متعددة: أمازيغية، وعربية إسلامية، وإفريقية وموسوية، وعالمية معاصرة، شرقية وغربية، شمالية وجنوبية، متفاعلة ومبدعة، لتسبح حضاري متميز بغنى مكوناته، وانصهارها ضمن هوية فريدة، في مزجها الخلاق بين الأصالة والمعاصرة.

ولن من دواعي انتهاجنا بملتقاكم، تزامنه مع تفعيل ما نحرص عليه من توجه حثيث، لإغناء وتحديث الإحصار القانوني، المنظم لمهنة المحاماة، لتواكب المستجدات، وترقى إلى مستوى مواجهة التحديات؛ عاملين على أن تحقق التكامل والانسجام، مع التصور الذي تعرفه هذه المهنة عالمياً، على أساس التوفيق بين الخصوصية الوصية والقيم الكونية. وهو الإحصار الذي سوف يؤمن استقلالية المحاماة، ويرفع مستوى أدائها. كما أنه سيدعم سبل التواصل والتعاون والتشارك، مضيفاً بذلك لبنة جديدة، إلى ما شيدناه، على درب الإصلاحات الكبرى، التي نقودها بعزم وحزم، للنهوض ببلدنا، وجعله في مستوى الدول المتقدمة.

فالمملكة المغربية حريصة على أن تكفل رسالة الدفاع حاضرة بمصداقيتها، في قلب الممارسة المؤسسية، التي تنهض بها السلطة القضائية، باعتبارها الضامن الفعلي لمساواة المواطنين أمام القانون وسيادته، واستقرار المجتمع، والثقة في المعاملات، وتحفيز التنمية والاستثمار. ومن ثم جعلنا في مقدمة ركائز مشروعنا الديمقراسي، الارتقاء بالعمل القضائي، وتأهيله باستمرار، مهيين بوزارة العدل، وجمعية هيئات المحامين بالمغرب، أن تنسج فيما بينها علاقات شراكة وتعاون ثابتة، في إحصار المسؤولية والتعبئة، من أجل تحديث المنصوصة القانونية، وتأهيل كل الفاعلين في الحقل القضائي، مع الانفتاح على التجارب المثمرة، والإشراف للغد الأفضل أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة الأفاضل،



لقد بوأ المغرب، على الدوام، صدارة سياساته الداخلية والخارجية، الالتزام بالحق والمشروعية، وانتهاج سياسة فاضلة تعتمد الأخلاق والوفاء بالعهود، وكذا العمل الدؤوب على تحقيق الإنصاف، وترجيح التسوية القانونية، لفض كل المنازعات. وقد جعلنا من هذه المبادئ الكونية السامية، عماد مذهبنا في الحكامة الجيدة، سواء لاستكمال بناء وإعلاء صرح الديمقراطية، أو لاسترجاع أقاليمنا الصحراوية الجنوبية، وإنهاء النزاع المفتعل حول مغربيتهما، بالحل السياسي المتوافق عليه، في نطاق الشرعية الدولية، وبما يكفل لسكانها، حكما ذاتيا، في نطاق سيادة المملكة ووحدةها الترابية، اقتناعاً منا بعدالة قضيتنا، وبقينا منا بالمنطق العصري لعالم اليوم، الذي لا يعترف إلا بالدول الديمقراطية القوية، والتكتلات الاقتصادية العملاقة، والذي لا مكان فيه للكيانات الهجينة والضعيفة.

وحرصاً منا على ترسيخ وتوسيع ما حققه المغرب من منجزات ديمقراطية ومكتسبات دستورية، مبنية على تفعيل ما التزم به من تشبث بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، فقد عملنا على الانخراط في الأوقاف الدولية، ورفع التحفظات بشأن بعضها، التي صارت غير ذات موضوع مع ما اعتمدها من تشريعات متقدمة في كل المجالات، مستكملين بذلك اندماج بلادنا التام في المنظومة الحقوقية العالمية. كما فتحنا أوراها كبرى، كرست السمو بالمنظومة القانونية للمملكة، بما يصون الحريات، ويوسع مجالها، سواء من خلال إقرار مدونات جديدة ومتقدمة للانتخابات والشغل علاوة على مشروع قانون الأحزاب السياسية الهادف إلى تأهيلها، للنهوض بدورها كاملا كرافعة أساسية للمشاركة الديمقراطية، وتكوين النخب المؤهلة للتعبير الجيد للشأن العام. أو على وجه الخصوص، بإعادة النظر في قانون المسطرة الجنائية، معزلاً بذلك مقومات المحاكمة العادلة، آخذاً بالضمانات التي تحقق المساواة. كما تم تعديل قانون الصحافة والحريات العامة، بما يعصي لحرية التعبير مدلولها الحقيقي الملتمزم.

وتأكيداً منه لمناهضة كل ممارسة منبوذة، قد تعرض الإنسان إلى التعذيب، وتخدش كرامته، فقد أفرغ المغرب مقتضيات جزرية رادعة، تنهل من الاتفاقية الدولية، ذات الصلة بالموضوع، ضمن توجه شمولي وديمقراطي، لتحديث وإصلاح قانون الجزاءات، في إطار سياسة جنائية متقدمة. وقد كان منطلقنا في هذه الدينامية الحقوقية المتوالية والتماسكة الحلقات، إقدامنا منذ اعتلائنا العرش على المبادرة الشجاعة والفاضلة، لإحداث هيئة للإنصاف والمصالحة، والهادفة للهي الحضاري والنهائي والعاقل لماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من لدن شعب لا يتهرب من ماضيه، ولا يخل سجين سلبياته، عاملاً على تحويله إلى مصدر قوة



ودينامية، لبناء مجتمع ديمقراطي وحداثي. وهذا ما أكدنا عليه خلال تنصيبنا لهيأة الإنصاف والمصالحة، التي أصبحت اليوم، بفضل ما وفرناه لها من أسباب التجرد والاستقلال، ووسائل التحري، وإجلاء الحقيقة، وجبر الضرر، وبفعل التزام ونضالية مكوناتها، في صليحة الهيآت القليلة المشهود لها، ليس فقط عربيا وإسلاميا وإفريقيا، بل عالميا، ومن قبل المنظمات المختصة، بالريادة، لما لصيغ عملها البناء، من إسهام فاعل في جعل ما تنهض به من مهام العدالة الانتقالية، ركيزة أساسية لتحسين الانتقال الديمقراطي. تحذونا في ذلك عزيمة قوية لترسيخ حقوق وواجبات الإنسان، ثقافة وممارسة، والتربية عليهما، في تلازم بين ديمقراطية الدولة والمجتمع. وفي هذا السياق، دعمنا استقلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نهوضه بحماية الحريات، وترسيخ المواطنة المسؤولة. كما أحدثنا ديوانا للمصالح، باعتبارك مؤسسة وسيطة بين المواطن والإدارة، لإحقاق الحقوق، ورفع الحيف، في إصرار الإنصاف. وبموازاة مع ذلك، عملنا على تجسيد ما نتقاسمه مع دول العالم المتقدمة، من مبادئ تخليق الحياة العامة، ومحاربة الرشاء واستغلال النفوذ بكل أنواعه، وذلك بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لمحاربة الفساد، والقيام ببلورة مضامينها، وبتفعيل المحاسبة والمراقبة البرلمانية والقضائية والإدارية، في كصل سيادة القانون.

كما أن المغرب يواصل في توافق والتحام منقطع النظير، مسيرته الحثيثة والرصينة، في اتجاه تحقيق المساواة، بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، وضمان التوازن والاستقرار الأسري من خلال مدونة جديدة ورائدة للأسرة، جمعت بتوفيق من الله بين الحفاظ على الأصالة الوصنية، وبين الانفتاح على العصر وإنصاف المرأة ورعاية حقوق الطفل. وتعميقا لمذلول المساواة بين المرأة، والرجل في هذا الاتجاه، قررنا تمكين أبناء المرأة المغربية من أب أجنبي من الجنسية المغربية، تجسيدا لصيانة تماسك العائلة المغربية، وترسيخا لوعي أبنائها بالمواطنة المسؤولة. ولكي يحقق المغرب، ما نشده من تسريع وتيرة التقدم والتطور، أخذنا بالمنهج الشمولي للتنمية البشرية، الذي يتوخى تولييد المكاسب الهامة في مجال الحقوق الأساسية، بإبلاء أهمية قصوى للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولهذا الغاية، أقدنا على إلهاق "المبادرة الوصنية للتنمية البشرية". هدفنا الأسمى جعل الإنسان في صلب عملية التنمية، ومحورها ووسيلتها وغايتها، ضمن منظور محرر للمساكنات تشكل فيه الديمقراطية رديفا للتنمية والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص الكفيل بتمكين كل مغربية ومغربي من الاستثمار الأمثل لمؤهلاتهما، في إصرار مشتركهما الفاعلة، في الحياة العامة، وبما يوفر لهما أسباب العيش الحر الكريم، الذي يعد الغاية المثلى لما نشده لهما من المواطنة المسؤولة والكاملة.



ولن ما تم إنجازُه، في هذه الأورش المتعددة، ليصب بكل روافده، في اتجاه تحقيق تطلعات شعبنا الأبى وشبابه الصموم، وتجسيد إرادتنا في الرقي بالملكية الدستورية المغربية، إلى ملكية مواطنة، ملكية ديمقراطية فاعلة، لا تدخر جهداً في أن تجعل من المغرب بلداً جديراً بماضيه التليد، فاعلاً في فضائه الجمهوري والإقليمي، متعاوناً مع المنتظم الدولي، في تحقيق السلم والتسامح والتضامن بين الشعوب.

واننا إذ نرحب بكل المشاركين في هذا الملتقى الهام، منوهين بالمبادئ السامية، التي يقوم عليها اتحادكم الموقر وبالمقاصد النبيلة، التي يسعى لتحقيقها، لوائفون بأن مؤهلاتكم القانونية والمهنية العالية، وخصالكم الأخلاقية الفاضلة، متمكنكم من تتويج أعمالكم بالنجاح المحقق، على المعهود في اتحادكم العتيق، من التزام ومسؤولية، وروح نضالية، وحضور في سائر المحافل والجهات الوصنية والدولية، ونصرة الحق والإنصاف والشرعية، سواء في المعاملات الفردية والجماعية، أو في مجال العلاقات الدولية.

وفقكم الله لما فيه المزيح من دعم قيم العدل، بالوسيلة الحضارية والديمقراطية للقانون، والدفع بالتي هي أحسن، وتعزيز استقلال القضاء، وموازنة على تحقيق الإنصاف، والدفاع عن القضايا العادلة، وجعل منكم فرادى وجماعات، على الدوام، كلائع ديمقراطية للمجتمع المدني، وللقوى الحية لكل أمة، وللشريحة جمعاء، في العمل الدؤوب والملموس على ضمان كرامة الإنسان وأمنه على حريته وحقوقه، وحرمة الشخصية والعائلية، والوصنية والقومية، في كل ربوع العالم، وفي كل الإخاء والمساواة والوئام، والتضامن والسلم بين كل الأنام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ."